E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/90/Add.1
7 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

تقرير بشأن تقييم البرنامج القطري لرومانيا للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان

مذكرة من الأمانة

إضافة

يتضمن مرفق الوثيقة الحالية تقريراً بشأن برنامج رومانيا القطري للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان الذي يجري تعميمه على لجنة حقوق الإنسان بناء على ما طلبته في دروتها الخمسين بخصوص أن يقدم للأمين العام الى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين تقييما نهائيا لتنفيذ هذا البرنامج (بيان رئيس لجنة حقوق الإنسان في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤) (الفقرة ٨٤٨ من الوثيقة، E/1994/24-E/CN.4/1994/132).

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٨	٣
أولا-	معلومات أساسية	٩ - ٢٢	٤
ثانيا-	وصف البرنامج	٢٣ - ٤٨	٦
ثالثا-	التصميم	٤٩ - ٨٠	٩
رابعا-	التنفيذ	٨١ - ١١٠	١٤
خامسا-	الأداء	١١١ - ١٦٨	١٩
ألف-	خدمات الخبراء الاستشارية في مجال الاصلاح التشريعي	١١١ - ١١٧	١٩
باء-	التدريب على أنشطة حقوق الإنسان في مجال تحقيق العدالة	١١٨ - ١٢٧	٢١
جيم-	تعليم حقوق الإنسان	١٢٨ - ١٣٦	٢٣
دال-	حلقة تدريبية بشأن تسوية المنازعات؛ حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام	١٣٧ - ١٤٥	٢٤
هاء-	الحلقات الدراسية المتعلقة بالأقليات وحقوق الطفل	١٤٦ - ١٦٨	٢٥
١-	النهج	١٥٤ - ١٥٧	٢٧
٢-	المشاركون	١٥٨ - ١٦٢	٢٧
٣-	المتابعة والتقييم	١٦٣ - ١٦٨	٢٨
سادسا-	الاستنتاجات والدروس المستفادة	١٦٩ - ١٨٠	٢٩
سابعا-	التوصيات	١٨١ - ١٨٢	٣٠

مرفق: الصلاحيات الخاصة بتقييم البرنامج القطري للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان: رومانيا.
لم يُدرج المرفق في هذا التقرير. ويمكن الاطلاع عليه في فرع التعاون التقني بمركز حقوق الإنسان.

مقدمة

١- هذا التقرير هو ثمرة العمل الذي اضطلع به أربعة خبراء استشاريين عينهم مركز حقوق الإنسان وحكومة رومانيا عملاً ببيان رئيس لجنة حقوق الإنسان في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، الذي طلب إجراء تقييم نهائي لأول برنامج قطري شامل للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان تم تنفيذه في رومانيا.

٢- ويتمثل الهدف من هذا التقييم في تقدير النتائج والآثار التي أسفر عنها هذا البرنامج، بغرض استخلاص الدروس اللازمة لتحسين الأداء في الأنشطة القادمة التي من هذا النوع.

٣- وكان من المفهوم انه لا يُقصد من هذا التقييم أن يكون تقييماً لحالة حقوق الإنسان في هذا البلد.

٤- وكان فريق التقييم مؤلفاً من خبيرين خارجيين عينهما مركز حقوق الإنسان وخبيرين عينتهما حكومة رومانيا. واجتمع الفريق في جنيف في يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ واضطلع بأعماله وفقاً للجدول التالي:

٨-١١ شباط/فبراير ١٩٩٥ -	توجيه ومشاورات وجمع بيانات في مركز حقوق الإنسان
١٣-٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ -	مشاورات وجمع بيانات وإعداد مشروع تقرير في بوخارست
٢٣ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٩٥	الانتهاء من التقرير في جنيف.

والتقرير النهائي - الذي كان من المقرر أن يشترك أعضاء الفريق في كتابته بالتساوي - تقرر تقديمه في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ (انظر الصلاحيات الخاصة بالتقييم).

٥- واجتمع فريق التقييم، قبل الاضطلاع بزيارته لرومانيا، مع موظفي مركز حقوق الإنسان، المشتركين في المشروع.

٦- وأجرى الفريق أثناء وجوده برومانيا مقابلات مع فئات مختارة من المستفيدين من البرنامج، مثل موظفي الحكومة، والفنيين، والمنظمات غير الحكومية، والمعهد الروماني لحقوق الإنسان. ويعرب فريق التقييم عن امتنانه لجميع الذين تعاونوا معه من أجل جعل تيسير عمله بقدر الإمكان.

٧- ويوصي الفريق بالنسبة للاضطلاع بمثل هذه المهام في المستقبل أن يتم التخطيط لمثل هذا التقييم الشامل للبرامج، قبل إجراء التقييم بفترة زمنية طويلة حتى يتاح الوقت الكافي لخبراء التقييم للنهوض بعملهم على الوجه الأكمل والأنسب.

٨- وفي هذه الحالة على وجه التحديد، لم يتمكن فريق التقييم من قضاء الوقت الذي كان يحتاج اليه في المقر الرئيسي للنظير الروماني - وهو المعهد الروماني لحقوق الإنسان، حيث كانت هناك ندوة دولية عن السياحة وحقوق الإنسان نظمها المعهد الروماني لحقوق الإنسان منعقدة بنفس المقر في ذات الوقت الذي كان يجري فيه التقييم. وعلى الرغم من أن الفريق أجرى بالفعل مناقشات عامة مع ممثلي المجلس ومدير المعهد، فقد كان من المستحيل إجراء التقييم بنفس القدر من الدقة والتعمق الذي كان من الممكن أن يجري بهما لو أنه تم في مركز حقوق الإنسان في جنيف.

أولا - معلومات أساسية

٩- نظراً لما ساور لجنة حقوق الإنسان من القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان اثناء فترة حكم شاوشيسكو فقد قررت في مقررها ١٩٨٩/٧٥ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ أن تعين مقرراً خاصاً مكلفاً بمهمة دراسة حالة حقوق الإنسان في رومانيا. واضطلع السيد جوزيف فويام، وهو مواطن سويسري، بهذه المهمة حتى الوقت الذي أنهت اللجنة فيه ولاية المقرر الخاص في ١٩٩٢.

١٠- وفي أعقاب ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تعاونت الحكومة الجديدة في رومانيا مع المقرر الخاص في ممارسته لمهامه. وأثناء ١٩٩٠ و١٩٩١، قام المقرر الخاص، بطريق التشاور مع الحكومة، بتحديد عدة ميادين يمكن فيها لمركز حقوق الإنسان أن يسهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان في رومانيا، من خلال برنامجه للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية.

١١- وبناء على توصيات المقرر الخاص، نظم المركز عدداً من الأنشطة خلال هذه الفترة، بما في ذلك، توفير خدمات استشارية لخبراء في النواحي القانونية والتقنية للانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٠، وتقديم المساعدة التقنية في صياغة الدستور الروماني.

١٢- وبناء على طلب مقدم من حكومة رومانيا، وعلى النتائج الايجابية للتجربة السابقة واستنتاجات بعثة تم الاضطلاع بها في البلد في شباط/فبراير ١٩٩١، تم وضع برنامج للمساعدة التقنية مدته ثلاث سنوات وتم عقد اتفاق بين مركز حقوق الإنسان والحكومة الرومانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

١٣- وكان المشروع القطري الروماني هو أول برنامج شامل فعلاً للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية يضطلع به مركز حقوق الإنسان. وتم تنفيذ البرنامج خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وتم الانتهاء منه تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

١٤- وعملاً بالتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في ١٩٩٣، رجت لجنة حقوق الإنسان الأمين العام أن يقدم الى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين "تقييماً نهائياً لتنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية" في رومانيا ودعت حكومة رومانيا "الى تقديم المعلومات اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في التغلب على أوجه القصور المتبقية" (بيان رئيس لجنة حقوق الإنسان في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤) (الفقرة ٨٤٨ من الوثيقة E/1994/24-E/CN.4/1994/132).

١٥- وبموجب هذا النهج وفي الإطار الأوسع لأهداف الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية التي تسعى الأمم المتحدة عن طريقهما الى تحقيق هدف الميثاق المتمثل في تعزيز احترام حقوق الإنسان، أعد مركز حقوق الإنسان بالتشاور مع حكومة رومانيا "الصلاحيات المتعلقة بتقييم البرنامج القطري للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان: رومانيا" وعين خبيرين خارجيين كما عينت رومانيا خبيرين آخرين.

١٦- وعلى نحو ما ورد في الصلاحيات، "ينبغي للفريق الذي يضطلع بالتقييم أن يسترشد بالبرنامج الذي تم التوصل الى اتفاق بشأنه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بين السيد يان مارتنسون، وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان والسيد أدريان ناستازي، وزير الخارجية، وبالاتفاق القانوني المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢"، وأن يجري تقييما للبرنامج بأكمله كما تم تنفيذه خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (القسمان أولا وثانيا).

١٧- وتم الاضطلاع ببرنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وانتهى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في الفترة الانتقالية النشيطة التي أعقبت التغيرات السياسية الكبرى التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، مع قيام البرلمان الروماني باعتماد عدد كبير من القوانين الجديدة، ودستور جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وإجراء انتخابات حرة في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٢. وأُحرِز تقدم كبير في مجال ارساء أسس نشاط تشريعي حر وإطار مؤسسي لحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل. وخلال السنوات القليلة الماضية، نشأت مجموعة من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان الموثوق بها، والتي أصبحت تساهم في النقاش المتعلق بقضايا ومشاكل حقوق الإنسان.

١٨- وتواصلت هذه التطورات بتصديق الحكومة الرومانية على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ١٩٩٣، وبذلك قبلت الحكومة اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بالنظر في البلاغات المقدمة من الأفراد.

١٩- كذلك تم قبول رومانيا عضواً كاملاً في المجلس الأوروبي، وصدقت على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى بروتوكولاتها الاضافية، فضلاً عن الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكوليها الاضافيين.

٢٠- وبرغم ذلك، فإن هذا الاتجاه الايجابي لم يستكمل بعد. وما زال يتعين معالجة أوجه القصور فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعملية القضائية، حيث أن الكثير من الاصلاحات التي أدخلت على التشريع لم تنفذ بعد بالكامل.

٢١- ومن الواضح أن مسألة الأشخاص الذين ينتمون الى الأقليات الوطنية ما زالت تشكل مجالاً من المجالات التي تبعث على القلق والذي تبذل فيه جهود لتحسين الحالة. ومع إنشاء جهاز استشاري خاص - هو مجلس الأقليات الوطنية - في ١٩٩٣، تأمل الحكومة في التغلب على هذه المشاكل.

٢٢- وفي داخل هذا الإطار المحدد أعلاه، تم الاضطلاع بالبرنامج القطري الشامل للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية واعتبر مكملاً للجهود الجارية لتعزيز احترام حقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع.

ثانيا - وصف البرنامج

٢٣- بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وقع السيد يان مارتنسون، وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان، والسيد أدريان ناستازي، وزير خارجية رومانيا اتفاقاً في بوخارست بشأن برنامج قطري للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان تضطلع به الأمم المتحدة في رومانيا. وقد جرى تصميم البرنامج بحيث يستغرق تنفيذه من سنتين الى ثلاث سنوات. وأُلحق بالاتفاق هيكل عام للبرنامج يشير الى الأنواع التالية من الأنشطة: المعلومات والمنشورات؛ التدريب والتعليم؛ حلقات دراسية أو حلقات تدارس بشأن مواضيع محددة؛ وزمالات دراسية؛ وخدمات استشارية مقدمة من خبراء.

٢٤- ويشير هيكل البرنامج الى المعهد الروماني لحقوق الإنسان بوصفه مركزاً لتنظيم الحلقات الدراسية، والدورات التدريبية وحلقات التدارس المختلفة، فضلاً عن كونه المتلقي والناشر لوثائق ومطبوعات الأمم المتحدة الهامة في ميدان حقوق الإنسان، التي يوفرها مركز حقوق الإنسان.

٢٥- واشتملت الأنشطة السابقة في ميدان حقوق الإنسان التي نظمها مركز حقوق الإنسان في رومانيا على قيام خبراء بتقديم خدمات استشارية في النواحي القانونية والتقنية للانتخابات الديمقراطية، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٠؛ كما اشتملت على تقديم مساعدة تقنية في صياغة الدستور الروماني الجديد، في شكل حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان في القانون الدستوري، عقدت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وبعثة خبراء الى بوخارست في شباط/فبراير ١٩٩١.

في ١٩٩١:

٢٦- في إطار البرنامج القطري، عقدت حلقة دراسية لقضاة المحكمة العليا الرومانية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ببوخارست من ٢٣ الى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، اشترك فيها سبعة خبراء دوليين وأربعة موظفين من مركز حقوق الإنسان. وأعقب الحلقة الدراسية اجتماع توجيهي للمنظمات غير الحكومية الرومانية عن الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

في ١٩٩٢:

٢٧- ومن أجل المساعدة بتقديم الخبرة المطلوبة فيما يتعلق بالنواحي القانونية والتقنية للانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في ١٩٩٢، أوفد خبير دولي وموظفان من مركز حقوق الإنسان في مهمة الى رومانيا من ١ الى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وعاد الخبير الى رومانيا في أيار/مايو ١٩٩٢.

٢٨- وتم تقديم ثلاث زمالات الى مدرسين رومانيين لحضور دورة دراسية صيفية عن تدريس الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والسلم، نظمها مركز التدريب الدولي في جنيف، من ١٣ الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٢.

٢٩- واشترك رئيس فرع الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مركز حقوق الإنسان، في اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التغيير والنظم والشعوب، الذي عقد في بوخارست من ٤ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

٣٠- وخلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أُوفد موظف من مركز حقوق الإنسان، بناء على طلب من الحكومة الرومانية، في مهمة مراقبة انتخابية.

٣١- وعقدت دورة تدريبية عن دور حقوق الإنسان في إقامة العدالة في المحاكمات الجنائية في بوخارست في الفترة من ١٩ الى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وحضر الدورة حوالي ٨٧ موظفاً رومانياً من المكلفين بتنفيذ القانون، ورجال الشرطة والجيش وموظفي السجون. وقام بإدارة هذه الدورة فريق مكون من خمسة خبراء دوليين اختارهم مركز حقوق الإنسان بسبب جمعهم بين معرفة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبين الخبرة العملية في ميدان تنفيذ القانون، بالإضافة الى سبعة خبراء محليين آخرين.

٣٢- ومن ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عقدت حلقة دراسية في بوخارست عن دور حقوق الإنسان في إقامة العدل وحضرها ٤٠ قاضياً ومحامياً ووكيل نيابة من رومانيا. واشترك مشاركون من كافة أنحاء البلد في المناقشات وجلسات العمل التي أدارها فريق من الخبراء الدوليين والمحليين حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بآثار حقوق الإنسان في العمل اليومي للمهنيين في الميدان القانوني.

٣٣- وتم عقد دورة تدريبية لمعلمي المدارس الابتدائية الرومانيين بشأن تعليم حقوق الإنسان وتم عقد الدورة في المعهد الروماني لحقوق الإنسان من ٧ الى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. واستفادت نخبة من المشاركين القادمين من مقاطعات مختلفة في البلد من جلسات العمل المكثفة، التي أدارها سبعة خبراء دوليين وستة خبراء محليين، وقد صممت الدورة لإعدادهم لإدخال المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في أنشطة التعليم اليومية.

٣٤- وعقدت دورة تدريبية للمدرسين الرومانيين على مستوى المدارس الثانوية في بوخارست من ١٤ الى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قام بإدارتها سبعة خبراء دوليين وستة خبراء محليين.

٣٥- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تم تعيين السيد جوزيف فويام مديراً تنفيذياً غير متفرغ للمعهد الروماني لحقوق الإنسان لفترة مدتها سنة واحدة، تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد تم تمويل النفقات المتعلقة بمنصب السيد فويام في إطار البرنامج القطري لرومانيا.

٣٦- وشكلت الزمالات بُعداً آخر من أبعاد المساعدة المقدمة من مركز حقوق الإنسان من أجل إعداد أخصائيين شبان في ميدان حقوق الإنسان. وهناك خمسة مرشحين اختارهم المركز بالتعاون مع الحكومة الرومانية والمعهد الروماني لحقوق الإنسان، من بين ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأقليات، استفادوا من برنامج للزمالات عقد في جنيف وستراسبورغ في تموز/يوليه ١٩٩٣.

٣٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اشترك خمسة مرشحين، تم اختيارهم من بين موظفي الحكومة المسؤولين عن إعداد التقارير المطلوب من رومانيا تقديمها بموجب المعاهدات ذات الصلة، في دورة تدريبية في جنيف.

٣٨- ومن ١ الى ٥ آذار/مارس ١٩٩٥، اشترك حوالي ٥٠ استاذاً من أكاديمية الشرطة الرومانية والأكاديمية العسكرية في بوخارست، مع خبراء دوليين وخبراء محليين في دورة تدريبية عن دور حقوق الإنسان في إقامة العدل، ونظمت الدورة على شكل أفرقة عمل، تركز على مواضيع معينة.

٣٩- وعقدت حلقة تدارس عن حل المنازعات بين المواطنين وأجهزة الدولة من ١٠ الى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣، تحت ارشاد خمسة خبراء دوليين، وخبيرين محليين وموظفين من مركز حقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين، ممثلون لبعض المنظمات غير الحكومية، وبعض الأعضاء العاملين في نقابات العمال واشخاص ينتمون الى أقليات وطنية.

٤٠- ومن ١٦ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، نظمت حلقة دراسية عن حقوق الإنسان ووسائط الاعلام، اشترك فيها حوالي ٦٠ شخصاً من دوائر الاعلام. وقام بإدارة المناقشات خمسة خبراء محليين وخمسة خبراء دوليين.

٤١- وفي ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، استضافت مدينة تيميشوارا حلقة دراسية عن حماية حقوق الإنسان في القانون الوطني والقانون الدولي نظمها مركز حقوق الإنسان بالاشتراك مع اتحاد المحامين الدولي ومعهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين في مونبلييه.

٤٢- ومن أجل المساعدة في إعداد القانون الخاص بأمين المظالم في رومانيا، قدم خبيران دوليان خدمات استشارية من أجل صياغة القانون الخاص بتنظيم وتشغيل مؤسسة أمين المظالم.

٤٣- ومن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عقد مركز حقوق الإنسان حلقة دراسية في بوخارست عن دور حقوق الإنسان في إقامة العدالة. وقام خمسة خبراء دوليين بالاضافة الى خمسة خبراء محليين بإدارة الحلقات الدارسية العملية، التي شارك فيها حوالي ٧٠ قاضياً ومحامياً ووكيلاً للنيابة، وممثلاً للمنظمات غير الحكومية وصحفياً.

٤٤- ونُظّمت جلسات توجيه للمنظمات غير الحكومية الرومانية عن حقوق الإنسان في يومي ٩ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حضرها حوالي ٥٠ مشتركاً.

٤٥- وعقدت جولة أولى من المشاورات بشأن البرنامج القطري في بوخارست في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اشترك فيها مركز حقوق الإنسان والمعهد الروماني لحقوق الإنسان، بالاضافة الى ممثلين للوزارات الرئيسية المعنية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في بوخارست والمنظمات غير الحكومية.

٤٦- وتأجل موعد تنفيذ النشاطين الأخيرين، اللذين كان من المزمع الاضطلاع بهما في ١٩٩٣، لينفذا في ١٩٩٤:

- حلقة دراسية دولية مكرسة لقضايا الأقليات الوطنية قام بتنظيمها في بوخارست، مجلس الأقليات الوطنية، وحكومة رومانيا، والمعهد الروماني لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان، من ١٨ الى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. واشترك في المناقشات ممثلو منظمات الأقليات الوطنية ومختلف المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن أعضاء من البرلمان يمثلون الأشخاص المنتمين الى الأقليات الوطنية، وأعضاء من لجان حقوق الإنسان التابعة لمجلسي البرلمان.

- وحلقة دراسية عن الحق في الحماية - إتاحة بديل للأطفال المعوزين، نظمتها اللجنة الوطنية لحماية الأطفال والمنظمة غير الحكومية الرومانية انقذوا الأطفال، في بوخارست وباكو من ٢٤ الى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. واشترك في المناقشات حوالي ١٠٠ مشارك بمن فيهم خبراء دوليون ومحليون، وممثلون للحكومة والمنظمات غير الحكومية.

٤٧- وخلال عامي ١٩٩٢، و١٩٩٣، وفر مركز حقوق الإنسان المعدات التالية للمعهد الروماني لحقوق الإنسان: ٣ حاسبات، و١ مودم (معدل/كاشف تعديل)، و١ آلة لعرض الشرائح المصورة، و١ آلة تصوير فيديو، و١ جهاز فيديو للعرض والتسجيل وجهاز تليفزيون واحد.

٤٨- وساعد المركز أيضاً السلطات الرومانية بتوفير نصوص قانونية مقارنة متعلقة بعملية تطوير التشريعات. وفي هذا الصدد، جمّع المركز القوانين الأساسية لعدد من البلدان الديمقراطية تتعلق بإنشاء وتشغيل مكتب محامي الشعب، والأحزاب السياسية، والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة، وقام بإرسالها الى الحكومة.

ثالثا - التصميم

٤٩- لا يحدد الهيكل الأساسي للبرنامج، الذي تم توقيعه في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أية أهداف. ولا تفعل ذلك الترتيبات الأكثر تحديداً التي تم الاتفاق عليها في بداية ١٩٩٢ والتي تغطي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

٥٠- ومع ذلك، تنص وثيقة مرحلية (بالفرنسية)، تم تبادلها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بين الممثل الدائم لرومانيا في جنيف ومركز حقوق الإنسان على أن هدف البرنامج يتمثل فيما يلي (ترجمتنا):

"وضع إطار مناسب، لتعزيز حقوق الإنسان على جميع المستويات، والتعريف بالمعايير الدولية، بما في ذلك نظم الحماية الوطنية والدولية".

٥١- ويبدو أن هذه الصيغة لم تستخدم مرة أخرى - من المؤكد أنها لم تستخدم بطريقة رسمية - خلال فترة التنفيذ. وعلى وجه التحديد، لم يتضمن الاتفاق الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والذي فتح الطريق للحلقتين الدراسيتين المتبقيتين المعقودتين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ذكر أي هدف للبرنامج برمته ولا لآخر جزء منه.

٥٢- ولم يجر تناول هذه المسألة مرة أخرى إلا في إطار صلاحيات بعثة التقييم التي جاء بها ما يلي:

"الأغراض التوجيه، يجوز للفريق أن يفترض أن الهدف الطويل الأجل للبرنامج يتمثل في تأييد ودعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجتمع الروماني". (القسم - أولاً).

٥٣- واي ملتزم بنهج الإطار المنطقي، الذي يجب وفقاً له أن تكون المشاريع أو البرامج موجهة نحو هدف واحد أو أكثر من الأهداف المحددة بوضوح، لن يسعه إلا الشعور ببعض القلق إزاء المعالجة العَرَضِية لهذه المسألة في البرنامج قيد النظر.

٥٤- وقد أخذ مركز حقوق الإنسان نفسه يتجه في الآونة الأخيرة نحو التطبيق الفعال لنهج الإطار المنطقي، ولكن حتى في الماضي لم تكن تلك المفاهيم بعيدة تماماً عن نطاق اهتماماته. وفي هذا الصدد، يمكن الاشارة الى التوجيهات الخاصة بصياغة المشروع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والتي تشتمل على بيانات تفصيلية متعلقة بالأهداف المباشرة والأهداف الطويلة الأجل وعلى العناصر الأخرى المكونة لنهج الإطار المنطقي. ويمكن استنتاج أن ذلك كان أكثر من مجرد سرد لاعتبارات نظرية، من الرجوع الى وثيقة قصيرة للمشروع مؤرخة في نيسان/أبريل ١٩٩٠، تتعلق بتوفير خدمات خبراء لإسداء المشورة للسلطات الرومانية بشأن الجوانب القانونية والتقنية للانتخابات الديمقراطية. وهذه الوثيقة، بالرغم من ايجازها توضح كل من الأهداف الشاملة والأهداف المباشرة لهذا المشروع بالذات (وبطبيعة الحال للأنشطة المزمع الاضطلاع بها).

٥٥- وتفادياً لسوء الفهم نقول إن نهج الإطار المنطقي، ليس ضرورياً ولا كافياً لمشروع أو برنامج جيد. ولا يعتبر وسيلة سهلة، ولا سيما بالنسبة للمساعدة التقنية في ميادين مثل حقوق الإنسان، التي يكون من الصعب فيها تحديد المؤشرات التي تدل على إنجاز الأهداف، ومن الأصعب التحقق من إنجازها فعلاً. ولكنه يوفر على الأقل نقاطاً مرجعية لعمليات الرصد والتقييم، ويولي فريق التقييم أهمية للاشارة الضمنية لهذا النهج في معرض بيان صلاحياته.

٥٦- ولنعد الآن، بعد هذا الخوض القصير في المنهجية، الى الأهداف المذكورة أعلاه.

٥٧- وفي حين أن الصيغة الواردة في مجال تحديد الصلاحيات تشكل صراحة هدفاً طويل الأجل، فإن وثيقة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ غير واضحة فيما يتعلق بالتمييز بين الأهداف المباشرة والأهداف طويلة الأجل. ونظراً لأن هذه الوثيقة الأخيرة تحدد هدفاً واحداً فقط، فإنه يمكن للمرء أن يستنتج أنه الهدف المباشر للبرنامج. وهذا التفسير يؤيده الى حد ما ما ورد بالمضمون، ولو انه بذلك سيكون هدفاً طموحاً جداً بل ومفرطاً في الطموح.

٥٨- أولاً، إن وضع إطار ملائم على جميع المستويات أمر جدير بالثناء دون شك ولكن إلقاء نظرة الى الوراء يوضح أن الفترة الزمنية والوسائل المتاحة كانت اقل من أن تغطي، على سبيل المثال، المستوى المحلي بأكمله، حتى لو كان تنفيذ البرنامج موجهاً نحو الريف بدرجة أكبر مما هو عليه بالفعل. ثانيا، لنفترض على سبيل الجدل أنه يوجد اليوم إطار ملائم لتعزيز حقوق الإنسان في رومانيا، إلا أنه يجب التسليم بأن هناك مصادر أخرى أيضاً ساعدت على إنشائه، وبذلك يكون البرنامج الذي ساعده مركز حقوق الإنسان، قد اسهم في تحقيق هذه النتائج ولكن اسهامه كان بطريق الاشتراك مع غيره في تحقيقها.

٥٩- وبما أن الهدف المذكور أعلاه يركز على الجوانب المؤسسية لعملية تعزيز حقوق الإنسان، فإن الهدف الطويل الأجل المذكور في الصلاحيات يوفر تكملة موفقة بإشارته أيضاً الى حماية حقوق الإنسان. وستبين الأقسام التالية من هذا التقرير أن البرنامج كان أقوى فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان منه فيما يتعلق بحمايتها، وذلك بالرغم من وجود صلة قوية بين الإثنين بطبيعة الحال.

٦٠- ومما يؤسف له أنه في هذه الحالة مثل كثير من الحالات الأخرى ليس من الواضح ما مدى الطول المقصود عندما يجري الحديث عن الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، هل يجب إنجاز الهدف طويل الأجل مع نهاية البرنامج، أو بالأحرى بعد سنوات قليلة من نهايته؟ وقد تم تفادي، أو على الأقل تقدير، تقليل مشاكل التفسير هذه عن طريق صياغة هدف شامل (أسمى)، وليس مجرد هدف طويل الأجل، يرمي المشروع أو البرنامج للاسهام في إنجازه.

٦١- والمساعدة التقنية موجهة، بحكم تعريفها نفسه تقريباً، الى أشخاص أو مؤسسات، أي ما يسمى بالمجموعات المستهدفة. وهذا التعبير غير مستخدم في شتى الوثائق الرسمية أو غير الرسمية الخاصة بالبرنامج قيد الاستعراض، وإنما ورد وصف لمختلف المجموعات المستهدفة بطريقة ضمنية، في معرض بيان المجالات الرئيسية للتدخل، وهي، وفقاً لما ورد بيانه في وصف البرنامج (القسم ثانيا أعلاه): التعليم والتدريب والزمالات والخدمات الاستشارية وتقديم المساعدة للمعهد الروماني لحقوق الإنسان والأنشطة الاعلامية. وعلى سبيل المثال، فإن الأنشطة المتعلقة بالتعليم والتدريب لها ممثلون من مختلف الفئات الفنية كمجموعات مستهدفة، ويتم الوصول الى هؤلاء الممثلين من خلال إشراكهم في الحلقات الدراسية وما شابهها.

٦٢- وفي حين أن هذا الأمر واضح، فإن المسألة أكثر تعقيداً فيما يتعلق بما يسمى بـ "الأثر المضاعِف"؛ أي نقل المعارف والمعلومات التي يكتسبها المشتركون في الحلقات الدراسية إلى دائرة أوسع من الجماهير، تشكل مجموعات مستهدفة غير مباشرة. ومن المنتظر بداهة من المدرسين والأساتذة الذين يتم تدريبهم في الحلقات الدراسية أن يستغلوا مضمون ما تعلموه في أنشطة التدريس التي يضطلعون بها. وقد وُضِع ذلك بالفعل موضع التنفيذ، ووصل البرنامج عن هذا الطريق إلى عدد كبير من التلاميذ والطلبة.

٦٣- وبالاضافة إلى عملية النقل المذكورة التي اتخذت الاتجاه الرأسي، حدث أثر مضاعف آخر من خلال ما تلى ذلك من إعداد مواد تعليمية جديدة ينبغي أن يستعملها أيضاً مدرسون آخرون، مثل إعداد كتاب عن التربية الوطنية يشتمل على جوانب تتعلق بحقوق الإنسان. كذلك كانت هناك صلات مع أنشطة منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، هي الرابطة الرومانية للحرية الفردية والكرامة الإنسانية، التي تصل إلى شبكة متزايدة الإتساع من المدرسين.

٦٤- ويعتبر الأثر المضاعف أقل وضوحا، إن وجد أصلا، في حالة المجموعات المهنية الأخرى، مثل ضباط الشرطة أو موظفي السجون. وفي هذا الصدد، كان يمكن للبرنامج أن يشتمل على أنشطة متابعة أكثر وضوحا.

٦٥- وفيما يتعلق بالأنشطة الاعلامية، قدم مركز حقوق الإنسان مساعدة في نشر النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان، وتولى الجانب الروماني التوزيع، ولا سيما المعهد الروماني لحقوق الإنسان. ولم يكن فريق التقييم في وضع يسمح له بالتحقق مما إذا كانت النصوص قد وصلت بالفعل إلى الجهات المقصودة أم لا، ولكن تم التأكيد له بأن التوزيع تم على النحو المخطط.

٦٦- هل يمكن أن تسفر الأنشطة المحددة في إطار هذا البرنامج عن نتائج تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشار إليها؟ يبدو، على نحو ما، أن هذا السؤال قليل الأهمية في الحالة قيد الاستعراض، لأنه من الواضح بجلاء أن البرنامج تم تحديده أساسا من خلال الأنشطة المخططة، وأن صياغة الأهداف كانت، كما هو مبين أعلاه، قد تمت بناءً على هذا الهيكل، في حين أن الخطوة الوسطى المتمثلة في النتائج (فكل نتيجة تنجم عن مجموعة من الأنشطة) تُركت غير محددة إلى حد كبير. وبالتالي، في حين أن نهج الإطار المنطقي يسير، على الأقل من حيث المبدأ، من أعلى إلى أسفل، أي من الأهداف نزولا إلى الأنشطة عن طريق النتائج، فإن النهج في هذه الحالة يتجه من أسفل إلى أعلى، مُركِّزا أولا وقبل كل شيء على الأنشطة المزمع الاضطلاع بها.

٦٧- ومع ذلك فإن هذا التناقض ينطوي على شيء من المبالغة، نظرا لأنه من الأَحوَط أن نفترض أن مصممي البرنامج كان يوجد في أذهانهم هيكل نظري يربط بين الأنشطة التي يخططونها وبين أهداف مطابقة للأهداف التي جرت مناقشتها أعلاه. وحتى لو نظرنا إلى الفترة الماضية لوجدنا أن مجموعة الأنشطة المخططة تشكل استجابة ملائمة للمشاكل التي كانت رومانيا تواجهها في ذلك الوقت.

٦٨- وبينما تربط الصلاحيات تصميم البرنامج بكامله، بأداء مركز حقوق الإنسان، فإن فريق التقييم يرى، على سبيل المثال، أن اختيار الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها كان أيضا وربما أساساً اختياراً رومانياً، لأن مهمة بعثة التقييم في شباط/فبراير ١٩٩١ لم تكن الوعظ أو بيع صفقة شاملة بعينها، ولكنها كانت الإنصات والمناقشة، بما يتفق إلى حد ما مع الشعار الموضوع على مدفأة المعهد الروماني لحقوق الإنسان الذي يقول: "تَذَكَّر أن عليك أن تنصت دائماً" وقد ورد بالفعل وصف لعملية جمع الاقتراحات التي تم تقديمها أثناء مختلف الاجتماعات، في المقدمة لهيكل البرنامج في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٦٩- ومن الناحية الأخرى، يعكس تصميم البرنامج، الأنشطة التي رأى مركز حقوق الإنسان أنها ممكنة التنفيذ. ولكن المركز كان متجاوبا إلى حد كبير، ذلك أن جميع أشكال أنشطة المشورة والمساعدة التقنية تقريبا التي استحدثها حتى الآن كانت مشمولة في البرنامج؛ باستثناء خدمات خبير على مدى فترة "طويلة الأجل". وقد تمت في وقت لاحق، اضافة معادل لهذا العنصر الأخير بالنسبة لعام ١٩٩٣.

٧٠- ومن الجلي، أن مثل هذا البرنامج الشامل يحتاج إلى موارد مالية كبيرة. ووفقا للاتفاق المبرم في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، كانت المساهمة الأولية لصندوق الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان "ينبغي تحديدها بعد تقدير التكاليف، ولكن بحيث لا تتجاوز ٠٠٠ ٢٠٠ دولار أمريكي". (الاتفاقات الموقعة في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٢ لم تحدد مقادير المساهمات بالمبالغ النقدية، كما لم يحددها الاتفاق الاضافي لأيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

٧١- ولا بد أن التقدير الفعلي للتكاليف قد أوضح بسرعة أن التقدير المبدئي يقل كثيراً عن المطلوب. وبناء على ذلك، وقع وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ترخيصا داخلياً حدَّد فيه مساهمة صندوق الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان بمبلغ ٦٠٠ ٦٢١ دولار أمريكي. فإذا ما أضفنا إلى هذا المبلغ ١٣ في المائة من تكاليف دعم البرنامج (٨٠٠ ٨٠ دولار) فإننا نجد أن مجموع المبلغ الاجمالي قد وصل إلى ٤٠٠ ٧٠٢ دولار.

٧٢- ويمكن بالمناسبة ملاحظة أن الترخيص يشير إلى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بوصفه التاريخ المقدر للبدء في البرنامج القطري الروماني. وهذا يعني ضمنا، أنه خلافا للانطباع النابع من وثائق أخرى، فإن الأنشطة (المتواضعة نسبياً) المُضطلع بها في أواخر عام ١٩٩١ والجزء الأول من عام ١٩٩٢ لم تكن مموَّلة من خارج ميزانية البرنامج القطري.

٧٣- ولم تكن الأرقام الكاملة للتكاليف الفعلية للبرنامج لكل سنة على حدة موجودة تحت تصرف فريق التقييم. ومن الواضح، أنه لم تحدث اضافات لاحقة على ترخيص حزيران/يونيه ١٩٩٢، بالرغم من أنه كان ينبغي تعديل المبالغ المحددة لسنوات (١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤) كل على حدة.

٧٤- وعموما، يبدو أن الموارد التي تم توفيرها للبرنامج كانت كافية للإسهامات المقدمة من مركز حقوق الإنسان. وفي الواقع، أمكن بإجراء بعض التعديلات في أبواب الميزانية، تخصيص مبلغ للخدمات غير الواردة في البرنامج لخبير دولي (غير متفرغ) أثناء ١٩٩٣.

٧٥- وأثناء سير التنفيذ، حدث في بعض الأحيان أن كان مركز حقوق الإنسان "غير قادر" على تغطية بعض التكاليف التي كان الجانب الروماني يتمنى أن يغطيها المركز. غير أن السبب في ذلك لم يكن يرجع إلى العجز في الأموال، ولكن كان يرجع على الأصح إلى سبب يتعلق بتطبيق الاتفاقات المبرمة.

٧٦- وكانت الحالة المالية للجانب الروماني أكثر ضيقا دون شك. فمن الواضح أن الحكومة لم تخصص صراحة اعتمادات في الميزانية للبرنامج، أما نظام "الدفع أثناء سير العمل" فقد ثبت أن تنفيذه صعب إلى حد كبير في بعض الأحيان. وبرغم ذلك، لم تكن هناك علامات على وجود عقبات رئيسية أمام تنفيذ البرنامج بسبب الافتقار إلى الموارد بالنسبة للجانب الروماني.

٧٧- وربما كان تطور الحالة المالية للحكومة الرومانية من ضمن العوامل الخارجية التي ينبغي النظر فيها منذ البداية، لما له من تأثير محتمل على تنفيذ البرنامج ونجاحه. ومع ذلك، فإن الوثائق الأصلية التي سبق ذكرها لا تتضمن اشارات إلى عوامل خارجية أو افتراضات فيما يتعلق بالتأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه العوامل.

٧٨- ولحسن الحظ، لم يتعرض البرنامج لعوائق أو تهديدات خطيرة بسبب العوامل الخارجية. ويتمثل أحد العوامل التي كان يمكن النظر في تأثيرها المحتمل، في المسألة الدقيقة الخاصة بالأقليات. ومع ذلك، فعلى الرغم من الصعوبات التي صودفت في هذا الصدد، فقد أمكن عقد حلقة دراسية عن الأقليات الوطنية، إن كان ذلك قد تم في تاريخ لاحق على التاريخ الذي كان محدداً أساسا.

٧٩- وثمة تطور ايجابي آخر يتمثل فيما سبق ذكره من أن مصادر أخرى، مثل المجلس الأوروبي، قدمت مساعدات متزايدة لتعزيز حقوق الإنسان في رومانيا - وهي مساعدات تم توصيل الجزء الأكبر منها عن طريق المعهد الروماني لحقوق الإنسان، الذي حصل بذلك على دعم اضافي لأنشطته. وبالرغم من وجود بعض أوجه القصور فيما يتعلق بالتنسيق بين "الجهات المانحة" في هذا الميدان، يبدو أن الجهود المختلفة كانت مكملة لبعضها البعض على نحو مفيد. ويتمثل العيب الوحيد، إذا جاز للمرء أن يسميه عيبا، هو أن مثل هذا التفاعل يجعل تقييم أثر برنامج واحد بعينه أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلا.

٨٠- وثمة اسهام له أهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في رومانيا قدمته أيضا بعض المنظمات غير الحكومية، التي اكتسبت قوة بقدر ما حصلت عليه من زيادة في التمويل من مصادر مختلفة. وبالرغم من أن تصميم البرنامج اشتمل على المنظمات غير الحكومية، وذلك مثلا من خلال الزمالات وبرامج التوجيه، إلا أن تطوير هذه المنظمات ظل إلى حد كبير عاملا خارجيا، ذلك أن التعاون معها لم يتطور بشكل كامل.

رابعا - التنفيذ

٨١- وفقا للوثائق الرسمية، تألف الإطار المؤسسي لتنفيذ البرنامج، من مركز حقوق الإنسان من ناحية، ومن حكومة رومانيا من الناحية الأخرى. وأضافت الوثيقة المرحلية (بالفرنسية)، المؤرخة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه) بندا خاصا بمقتضاه تضطلع وزارة الخارجية من خلال شعبة حقوق الإنسان التابعة لها بتنسيق تنفيذ البرنامج.

٨٢- وفي ترتيبات ١٩٩٢، لا يظهر المعهد الروماني لحقوق الإنسان سوى بوصفه الجهة المقصودة ببعض أنشطة المساعدة. وكان على مركز حقوق الإنسان أن ينظم الحلقات الدراسية، وأن تقوم الحكومة بتوزيع المواد الاعلامية، وكما سبقت الاشارة، أصبح المعهد الروماني لحقوق الإنسان العامل الرئيسي حقا، فيما يتعلق

بكل من المساعدة في تنظيم الحلقات الدراسية وفي انتاج ونشر المواد الاعلامية. وبالفعل، كان المعهد الروماني لحقوق الإنسان يضطلع، من عدة نواح، بدور الشريك المحلي للمركز، بعمله كحلقة اتصال غير رسمية بين المركز وموظفي الحكومة والوكالات، وبتوفيره الدعم اللوجيستي، وبتوجيهه الدعوات للمشتركين، وبتعيينه للخبراء المحليين، وبقيامه بترجمة وتوزيع مواد البرنامج، وبتوفيره المباني اللازمة وتسهيلات الترجمة الفورية، وهلم جراً.

٨٣- ويبدو أن المعهد أدى جميع هذه الوظائف على نحو جيد، ومن الواضح أنه لولا دعمه، لما استطاع البرنامج أن يتقدم بهذا القدر من الفعالية.

٨٤- ومن الناحية الأخرى، استطاع المركز، رغم عدم وجود خطة واضحة، ولا أهداف محددة بدقة ولا خبرة سابقة، أن يلبي بسرعة فائقة الاحتياجات الواضحة لبلد يجتاز مرحلة انتقالية، وأن يهتم وينظم ويدير أول دوراته التدريبية وفقا لنهج جديد تماما.

٨٥- وفي حين أن هيكل البرنامج الذي وضع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يعدد أنشطة ممكنة، فإن ترتيبات شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٢، كانت محددة بدرجة كبيرة، بما في ذلك جدول زمني دقيق. وإجمالا، كانت الأنشطة المنفذة مطابقة للأنشطة المخططة، ولكن معدل التنفيذ كان أبطأ مما كان متوقعا. ويعني هذا ضمنا، ضمن أمور أخرى، أنه خلافا لما نصت عليه الترتيبات، لم يكن البرنامج "مستنفدا" بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ولتغطية الأنشطة المتبقية، رُئي أنه من الضروري إبرام اتفاق قانوني اضافي. وهذا الاتفاق الذي تأخر ظهوره بعض الشيء، تم في نهاية الأمر تقديمه وتوقيعه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ونص على عقد حلقتين دراسيتين اضافيتين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وتم فعلا عقد هاتين الحلقتين الدراسيتين طبقا للاتفاق المذكور.

٨٦- وكما ذكر آنفا، كان هناك جزء من التنفيذ غير متوقع يتمثل في توفير خدمات خبير دولي على الأجل الطويل، ذلك هو السيد جوزيف فويام الذي عمل كمدير تنفيذي غير متفرغ للمعهد الروماني لحقوق الإنسان خلال عام ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، يمكن الاعتراف بوجود حلقة ضعيفة في وثائق البرنامج تتمثل في أن الترتيبات التي أُعِدَّت في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٢ قد نصت على "توفير مساعدة خبير في إنشاء مركز للتدريب والدراسات" يكون تابعاً للمعهد الروماني لحقوق الإنسان. بيد أنه لم يتم إنشاء مثل ذلك المركز ككيان مستقل، ولكن مضمون نشاطه كان مشمولا إلى حد ما في إطار أنشطة المعهد الروماني لحقوق الإنسان.

٨٧- والواقع أن كون تنفيذ البرنامج كان بوجه عام أبطأ من المتوقع، يشكّل مثالا آخر من أمثلة نزوع واضعي الخطط إلى الإفراط في التفاؤل. ولكن كان هناك سبب وجيه تماما لتمديد البرنامج زمنيا مع مركز حقوق الإنسان، يتمثل في ظهور أنشطة تساعدها جهات مانحة جديدة ظهرت حديثا.

٨٨- ودارت مناقشات بالفعل حول إعادة جدولة البرنامج، ولكنها لم تكن موثَّقة بصورة جيدة. وبما أن الخبراء الدوليين كثيراً ما يتم الاتصال بهم وتعيينهم قبل المهام التي يعهد إليهم بها بوقت قصير للغاية فإنه يمكن فهم السبب في عدم وجود تخطيط كاف للفترة القادمة أو حتى السبب في أنه من

الصعب أحيانا معرفة ما الذي سيحدث ومتى سيحدث على وجه التحديد خلال الستة أشهر أو السنة القادمة.

٨٩- وبوجه عام، فإن التوثيق المتعلق بتنفيذ الأنشطة تباينت درجات جودته. وهناك العديد من المذكرات والتقارير، والوثائق، المفيدة والمثيرة للاهتمام، ولكن المعلومات الموثقة بالنسبة لبعض الأنشطة تعتبر ضئيلة. وعلى أية حال، فإن الملفات توجد حاليا في حالة من الافتقار إلى التنظيم يصعب معها العثور على وثائق محددة، بل حتى على مجموعات معينة من الوثائق. وفي هذا الصدد، هناك مجال كبير للتحسين.

٩٠- وتم تقديم التقرير الشامل الذي أعده السيد فويام إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين في بداية ١٩٩٤. ولم يعرف فريق التقييم إلا في بوخارست أن المعهد الروماني لحقوق الإنسان أبدى عدداً معيناً من التحفظات في رسالة موجهة إلى وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان.

٩١- وفي مناسبات قليلة، تم تقييم البرنامج، ولكن لا توجد تقارير مرحلية دورية مقدمة من مركز حقوق الإنسان أو من الجانب الروماني. كما لا يوجد تقرير نهائي، يمكن في آخر المطاف أن ييسر إلى حد كبير مهمة فريق التقييم.

٩٢- واشتملت مختلف الأنشطة بوجه عام على عمليات تقييم، ولكن لم يتم توثيق هذه العمليات جميعها في الملفات. وهناك حلقة هامة مفقودة هي عمليات التقييم التي كان يجريها المشتركون في الحلقات الدراسية، وما شابهها من الأنشطة. ويبدو أن المشتركين كانوا يملأون استبيانات في نهاية كل حلقة دراسية، بل أحيانا في نهاية كل يوم، ولكن لا توجد ملخصات مكتوبة لاجاباتهم. حتى الاستبيانات المستوفاة نفسها لم تعد متاحة.

٩٣- وقبل بعض الخبراء الدوليين الدعوة للتعليق على الأنشطة التي اشتركوا فيها، لا سيما الحلقات الدراسية. وكانت مواضيع الانتقاد المتكررة هي قصر الوقت المخصص للإعداد وبطء الاجراءات الادارية في الأمم المتحدة. وثمة مسألة أخرى تكررت اثارتها هي اختيار المرشحين، وهي مسألة ستجري معالجتها في موضع لاحق من هذا الفرع. ولا يبدو أن الفرصة أتيحت للخبراء المحليين لتقييم الحلقات الدراسية في شكل مكتوب.

٩٤- واتسم اسهام موظفي المركز في تنفيذ البرنامج أولا وقبل كل شيء بعدد كبير من التغييرات، كما أن جلسات توجيه الموظفين حديثي العهد بتسلم المسؤوليات غير موثقة، وبالنظر إلى أوجه القصور في الملفات، المشار إليها أعلاه، فمن المؤكد أن تعريفهم بالبرنامج كان أحياناً يتسم بصعوبة بالغة.

٩٥- وفي فترات معينة، عمل موظفان أو أكثر في البرنامج جنبا إلى جنب، مما يشكل ميزة بالطبع في حالات الغياب الفردي، ولكنه ترك أيضا السؤال عن المسؤول الحقيقي عن البرنامج، بلا جواب. ومن الناحية الأخرى، أظهر الموظفون الذين تمت مقابلتهم قدراً كبيراً من الارتباط بالبرنامج. وسلموا بلا تردد بأوجه القصور أو حتى بالأخطاء، ولكنهم شددوا على أن كلا من الأفراد المعنيين والمركز ككل اكتسبوا الكثير - أثناء سير العملية - من المعرفة والخبرة اللتين يمكن استخدامهما لصالح برامج قطرية أخرى.

٩٦- ويكاد تقسيم المسؤوليات بين مركز حقوق الإنسان والجانب الروماني لا يحتاج إلى أي تعليقات، ذلك أنه جرى بصورة جيدة بوجه عام. بيد أنه حدثت استثناءات قليلة لهذه القاعدة، على نحو ما أشير إليه من قبل، في الميدان المالي. فعلى سبيل المثال، يبدو أن مسألة تحديد المسؤول عن تغطية نفقات السفر بالنسبة للمشتركين في الحلقات الدراسية قد سببت بعض الخلافات.

٩٧- وكان هناك مصدر محتمل للمشاكل تمثل في الغموض النسبي في تقسيم المسؤوليات بين الحكومة الرومانية والمعهد الروماني لحقوق الإنسان. ومن المستحسن أن تكون الاتفاقات المتعلقة بالبرامج في المستقبل أكثر تحديداً فيما يتعلق بأدوار الشركاء التنفيذيين في البلد المعني.

٩٨- ويدل اعراب كل من الطرفين المشاركين عن اعتقادهما بنجاح البرنامج القطري لرومانيا، على أن التعاون بين مركز حقوق الإنسان وشركائه الرومانيين سار على نحو مُرضٍ عموما. وبالرغم من ذلك، كان على الطرفين أثناء سنوات التنفيذ الثلاث أن يتغلبا على تحديات، ومشاكل في التفاهم وعدد من المشاكل المتكررة.

٩٩- وطبقاً لما سبق التأكيد عليه فيما سلف، تركز جزء كبير من التعاون على المعهد الروماني لحقوق الإنسان، الذي تلقى تمويلا لأداء بعض الوظائف المتعلقة بالبرنامج فضلا عن القيام بالأنشطة الخاصة به، بما في ذلك أبحاثه وتطوير مركز التوثيق التابع له. وعلاوة على ذلك، كان الغرض من تعيين السيد فويام، المقرر الخاص السابق المعني برومانيا، كمدير تنفيذي للمعهد الروماني لحقوق الإنسان هو تعزيز استقلال ومكانة المعهد، بالاضافة إلى تسهيل قيام علاقات عمل أوثق بين المعهد الروماني لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. ونظراً لعدم وجود تحديد لمهام الوظيفة، فقد كان من المتعين إزاء ذلك اللجوء إلى استنتاج هذه المسائل الأولية. ورأى السيد فويام نفسه أن منصب خبير استشاري ربما كان أنسب من منصب مدير غير متفرغ.

١٠٠- ويرى مركز حقوق الإنسان، أنه بالرغم من أن البرلمان قد أنشأ المعهد الروماني لحقوق الإنسان ليعمل كجهاز مستقل، إلا أن الروابط بين المعهد والحكومة قد أضرت في مناسبات عديدة بأنشطة المركز. ولم يكن اختيار المشتركين في الحلقات يتم دائماً وفقاً لرغبات المركز، وأحياناً كان يتعين الدخول في مناقشات في آخر لحظة من أجل تعديل الاختيار. كذلك كانت الترتيبات كثيرا ما تشكل موضوعاً "لمفاوضات" طويلة ومضيِّعة للوقت، بين المركز والمعهد الروماني لحقوق الإنسان ووزارات الحكومة.

١٠١- والمعهد الروماني لحقوق الإنسان، من ناحيته، كانت له ملاحظات انتقادية عديدة فيما يتعلق بتشغيل المركز، أهمها عملية اختيار الخبراء الدوليين، الذين لم يكونوا دائما على المستوى الواجب من التخصص المهني. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى هؤلاء الخبراء في كثير من الأحيان معلومات حديثة عن البلد وعن عملية التحول الديمقراطي فيه. وكانت هناك مواضيع أخرى مثيرة للنزاع هي التأخير في دفع أجور الخبراء المحليين وفي إرسال الوثائق.

١٠٢- وعملا بالمثل المشهور في رومانيا verba volant, scripta manent أي: "الأقوال الشفوية تتبخر أما الأقوال المكتوبة فتبقى"، يحاول المعهد الروماني لحقوق الإنسان أن يوثق في مجلته الفصلية Drepturile Omului (حقوق الإنسان)، وقائع الأنشطة مثل الحلقات الدراسية وحلقات التدارس. وفي حالة البرنامج القطري قيد الاستعراض، كان ذلك صعباً أو مستحيلاً، لأن مساهمات الخبراء الدوليين لم تكن متاحة في شكل مكتوب أو لأن الخبراء لم يتركوا أبحاثهم لنشرها.

١٠٣- وأخذت بعثة التقييم علماً دقيقاً بأوجه القصور المذكورة ولا يسعها إلا أن توصي بالنظر فيها وتلافيها في الأنشطة القادمة.

١٠٤- وثمة مجال يثير القلق ينبغي الاشارة إليه في هذا التقييم هو العلاقة مع المنظمات غير الحكومية في رومانيا.

١٠٥- في أي مجتمع مفتوح وديمقراطي، تلعب المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان دوراً حيوياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، كانت وما زالت السياسة الثابتة لمركز حقوق الإنسان هي دعوة المنظمات غير الحكومية الرئيسية للاشتراك في جميع الأنشطة التي ينظمها المركز، أو لحضورها بصفة مراقب.

١٠٦- ولسوء الحظ، فإنه بالرغم من الجهود التي بذلت لإقامة علاقات وثيقة مع هيئات حقوق الإنسان الرومانية والحفاظ على هذه العلاقات، فإن تنفيذ البرنامج القطري لم يفعل الكثير لتوطيد أو تعزيز هذه العلاقات. ويبدو أن الأسباب الرئيسية لذلك تتمثل فيما يأتي:

- علاقة العمل الوثيقة بين المركز والمعهد الروماني لحقوق الإنسان؛

- ان الكثير من المنظمات غير الحكومية لا تفهم أو لا تُقَدّر دور ووضع المؤسسات الوطنية، اعتقاداً منها أنها منظمات مموّلة تمويلا جيداً، وأنها تعتبر منافِسةً لها بصورة مباشرة؛

- ان المعهد الروماني لحقوق الإنسان لم ينجح بالقدر الكافي في تأكيد استقلاله وحياده تجاه المنظمات غير الحكومية؛

- انه حتى تعيين السيد فويام كمدير تنفيذي للمعهد الروماني لحقوق الإنسان لم يساعد كثيراً في التغلب على هذا الشعور بعدم الارتياح.

١٠٧- ويتعين احراز تقدم في هذا المجال من خلال حسن النية والحوار واقامة اتصالات أفضل بين المعهد الروماني لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. ويرى فريق التقييم أنه ينبغي أيضا أن يكون دور المعهد الروماني لحقوق الإنسان هو تعزيز هذه الطليعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والإسراع في تنمية مجتمع للمنظمات غير الحكومية يكون أكثر استعداداً للمشاركة.

١٠٨- واقترح الفريق في محادثاته مع مدير المعهد أن تجرى عملية تقييم مستقل لتشغيل المعهد الروماني لحقوق الإنسان في أسرع وقت ممكن من أجل تقدير خبراته واستعراض أولوياته، مع مراعاة احتياجات المجتمع المتغيرة.

١٠٩- وتجدر ملاحظة أن موظفي المركز المشاركين في البرنامج لاحظوا بأنفسهم المشاكل التي تمت مناقشتها أعلاه واتخذوا خطوات عملية للتغلب عليها بقدر استطاعتهم. وفي ١٩٩٤، اتخذ المركز نهجاً جديداً عن طريق تخصيص الحلقتين الدراسيتين الأخيرتين للوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية.

١١٠- وفي النهاية، أدى الرصد المستمر لهذا البرنامج "الوليد" إلى تصحيحات وتعديلات مختلفة من أجل تعزيز التعاون والنتائج والآثار.

خامسا- الأداء

ألف- خدمات الخبراء الاستشارية في مجال الاصلاح التشريعي

١١١- يمكن القول بصفة عامة، إن معظم الأنشطة التي تمت في إطار البرنامج الشامل تناولت عناصر لها صلة خاصة بالاصلاح في المجال القانوني، ولا سيما في تلك المجالات المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولكن المساعدة على صياغة الدستور الجديد والمشورة التي أسديت فيما يتصل بالقوانين الانتخابية وغير ذلك من أشكال المساعدة المتعلقة ببعض التشريعات الأساسية المحددة، ولا سيما مشروع القانون المتعلق بأمين المظالم، كانت تشكل "الخدمات الاستشارية" الأساسية التي قدمت في المجال القانوني.

١١٢- وقُدِّم جزء من هذه المساعدة إلى رومانيا قبل البدء فعلا في تنفيذ البرنامج القطري الشامل. ومع ذلك، فإن مساعدة كتلك التي قُدِّمت في صياغة الدستور الجديد، كانت مفيدة بالنسبة لأنشطة البرامج التي تركِّز على الاصلاح القانوني في مجموعه. والدليل على ذلك هو المناقشات والتعليقات الدقيقة التي تمت بشأن جميع المسائل الدستورية الأساسية التي تؤثر على حقوق الإنسان وثناء الأمين العام على الدستور الجديد الذي اعتبره "مثاليا" لذلك السبب (انظر الوثيقة SG/SM/94/171 المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

١١٣- وفيما يخص المشورة المتعلقة بالقوانين الانتخابية، يبدو - من الملفات بوجه خاص - أنها من الأنشطة التي أعد بشأنها أكبر عدد من الوثائق والأنشطة الأكثر شمولا والتي جرت متابعتها بشكل أكبر في اطار البرنامج القطري. ولم تقدم هذه المساعدة كجزء من البرنامج في حد ذاته إلا فيما يخص الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية التي جرت سنة ١٩٩٢. ولكن خدمات سنة ١٩٩٢ يمكن أن تقوم على أساس التجربة السابقة المكتسبة من الزيارات التي قام بها الخبير بمناسبة اجراء أول انتخابات حرة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢.

١١٤- وكان العامل المشترك بين بعثات الخبراء هذه يتمثل في اتباع نهج شامل وفي التنفيذ، من حيث:

- أنها كانت تتناول عددا كبيرا من الموضوعات الانتخابية المطلوب معالجتها بالقوانين ذات الصلة، وكانت تتطرق إلى التصدي لجوانب فنية محددة يستلزمها تنظيم انتخابات نزيهة، بما في ذلك تقديم مقترحات مفصلة بشأن التعليمات التي تعطى لمكاتب الاقتراع؛

- أنه كان يجري، في المرحلة الأولى، تنظيم اجتماعات تضم مجموعة كبيرة متنوعة من المعنيين بالعملية الانتخابية أي: موظفو الحكومة والموظفون المنتخبون وزعماء الأحزاب السياسية ولجان الانتخابات والصحفيون ومنظمات الرصد المدنية والمرشحون. وكان هذا يتيح الحصول على معرفة جيدة بالمحيط الذي ستنظم فيه الانتخابات؛

- أمكن توفير قدر معين من الاستمرارية والمتابعة لأن بعثة سنة ١٩٩٠ كانت قد عنيت بوضع توصيات بشأن القوانين الانتخابية المقبلة. وأعد الخبراء الذين انتقاهم مركز حقوق الإنسان وموظفو الأمم المتحدة المشاركون، تقارير بشأن الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في رومانيا وأجروا تقييما للاحتياجات المستقبلية في الميدان الانتخابي، وشمل ذلك وضع "مخطط تحليلي" منهجي. ومن ثم، تمكنت البعثات اللاحقة من إجراء مقارنات بالانتخابات السابقة.

١١٥- وقد حظيت، فيما يبدو، جميع "التشريعات الاصلاحية" المطلوب صياغتها والتي وردت في الاتفاق المبدئي لسنة ١٩٩١ (الفصل الخامس، الفقرة ٢٦)، بالدعم الذي قدمه مركز حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن مشروع القانون الخاص بأمين المظالم هو الذي حظي بأكبر قدر من العناية المخصصة للاصلاح التشريعي. وفي الوقت الذي كان فيه المعهد الروماني لحقوق الإنسان يعد مشروع قانون للنص على إنشاء مكتب لأمين المظالم، بمساعدة الخبراء الذين عينهم المركز، على أساس الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقة العمل السابقة بشأن حل المنازعات، فإن البرلمان لم يكن قد وافق بعد على هذا المشروع، حتى ساعة إعداد هذا التقرير. ويبدو أن ايجاد مشروع جديد مواز لمشروع مجلس أوروبا وله نفس الهدف لم يؤد إلى حدوث ازدواجية ضارة في الجهود.

١١٦- كما قدم المركز نصوصا قانونية مقارنة خاصة بالمشاريع التي كانت السلطات الرومانية تنظر فيها بشأن محامي الشعب وتنظيم الأحزاب السياسية وطريقة عملها والمجلس الأعلى للهيئة القضائية والنيابة العامة.

١١٧- وبصفة عامة، يتضح من الأنشطة التي تمت تنفيذا لأحكام الفصل الخامس من الاتفاقية الاطارية لسنة ١٩٩١ أن المساهمات المقدمة لتحقيق الأغراض الواردة في ذلك الفصل هي من المساهمات المفيدة في تحقيق الأهداف المحددة تحت ذلك العنوان. ويمكن اعتبارها من أنجح أشكال التعاون الذي تم في إطار البرنامج القطري لرومانيا.

باء- التدريب على أنشطة حقوق الإنسان في مجال تحقيق العدالة

١١٨- يمثل تحقيق العدالة أكبر محكّ لاختبار مدى احترام حقوق الإنسان. ومن ثم، فقد أُولي ما يستحقه من أولوية ووزن وذلك في نطاق الاتفاقية الاطارية وعند تنفيذ البرنامج القطري بشكل ملموس على حد سواء.

١١٩- وفي اطار موضوع حقوق الإنسان الضخم المطلوب تدريسه للعاملين في مجال تحقيق العدالة، تم التمييز من الناحية العملية بين أنشطة التدريب، فقد صمم البعض منها لقضاة المحاكم العليا ولقضاة المحاكم العادية وللمحامين بينما جرى تصميم البعض الآخر خصيصا من أجل رجال الشرطة وغيرهم من الموظفين المختصين بتنفيذ القوانين.

١٢٠- كما جرى التمييز بين المحامين الذين نظمت لهم حلقات دراسية وبرامج تدريبية خاصة للاستفادة من المساعدة المقدمة على أساس ثنائي، لا سيما المساعدة الفرنسية، ومن مشاركة منظمات المحامين المهنية، الدولية منها والوطنية في ذلك.

١٢١- وكملاحظة عامة، بدا وجود بعض الاختلال في تنفيذ هذا القطاع من البرنامج، فقد كان ينبغي التركيز بشكل أكبر على تدريب الموظفين المختصين بتنفيذ القوانين. وقد حققت أنشطة البرنامج المخصصة لقضاة المحاكم العادية وللمحامين، فيما يبدو، وبصورة أسهل هدفها المباشر الذي يتمثل في تحقيق المزيد من التعريف بالمعايير الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان، وإن كان من الممكن تصور إجراء متابعة وطنية أكثر انتظاما.

١٢٢- وربما كان ينبغي إيلاء عناية أكبر منذ بداية تنفيذ البرنامج القطري إلى أنشطة البرامج الموجهة لرجال الشرطة وللعاملين في السجون الذين يتسم تعاملهم مع قضايا حقوق الإنسان بأكبر قدر من الطابع العملي.

١٢٣- وفيما يتصل بالحلقات الدراسية والبرامج الخاصة بتدريب قضاة المحاكم العادية والمحامين في مجال حقوق الإنسان ومن أجل ضمان متابعة منتظمة وواسعة النطاق، فإنه ينبغي، فيما يظهر، النظر في إمكانية إشراك منظمات المهن القانونية (مثل رابطة القضاة الرومانية، ونقابات المحامين الوطنية أو المحلية) بصورة مباشرة. وقد تكون هذه المنظمات مفيدة لضمان متابعة أفضل ولنشر المعرفة في أوساط المهن القانونية نفسها، وبالتالي مضاعفة آثار وتأثير هذه الأنشطة.

١٢٤- وبالنسبة للدورات الدراسية الموجهة لقضاة المحاكم العادية والمحامين، اقترح أن يُزوَّد الخبراء الدوليون ذوو الكفاءات المهنية الواضحة، مسبقا وبشكل افضل بمعلومات عن النظام القانوني المعمول به في البلد المضيف، لتفادي إضعاف مستوى العروض، وهو أمر لا داعي له، بل والأسوأ من ذلك تقديم عروض خاطئة وضارة (مثل الاقتراح الذي تقدم به أحد الخبراء قائلا إنه ينبغي لرومانيا أيضا أن يكون لديها قانون للعقوبات).

١٢٥- وعندما تشارك المنظمات المهنية المحلية والأجنبية على نحو نشيط في تنظيم الحلقات الدراسية، فإن هذه الأنشطة تعتبر بمثابة تبادل حقيقي ومثمر للآراء والتجارب فيما بين الأطراف، ومن الواضح أن هذا هو ما أسفرت عنه الحلقات الدراسية التي خصصت للمحامين والتي نظمت جميعها خارج العاصمة.

١٢٦- وفيما يلي نقاط التقييم التي جرى التركيز عليها، مع إشارة خاصة إلى الحلقة الدراسية الخاصة بدور حقوق الإنسان في تحقيق العدالة التي حضرها رجال الشرطة والعاملون في السجون:

- على الرغم مما قيل من أن الحاضرين كانوا يتغيرون بشكل متكرر لأسباب مختلفة، فقد تم أساسا انتقاء رجال الشرطة وموظفي السجون المشاركين على ضوء مشاركتهم الجارية في التحقيقات المتصلة بالجرائم أو في عمليات احتجاز الأشخاص المتهمين أو المدانين. وجرى إيلاء اهتمام أيضا لدعوة رجال الشرطة العاملين في مراكز تقع في نحو ١٦ محافظة من مختلف محافظات البلد. وتدل مشاركتهم على الجهود المبذولة لتوسيع نطاق تنفيذ البرنامج خارج منطقة العاصمة؛

- على الرغم من تطبيق معايير نظامية في عملية اختيار المشاركين، فربما كان من الواجب إيلاء مزيد من العناية إلى دعوة المدربين الحاليين أو المحتملين من بين صفوف رجال الشرطة والعاملين في السجون، لتعزيز الأثر المضاعف للحلقة الدراسية، غير أنه ينبغي في هذا الصدد، النظر إلى الحلقة الدراسية المخصصة لرجال الشرطة على ضوء علاقتها بالدورة الدراسية الموجهة لأساتذة أكاديمية الشرطة وطلبتها، وهو أمر من شأنه أن يعوض بعض أوجه النقص من ناحية تعميم المعلومات؛

- وعلى الرغم من أن المواضيع المختارة شملت مجالات تهم المشاركين بوجه خاص (الطرق الفعالة للاستجواب القانوني والاستجواب الذي يتفق مع آداب المهنة؛ والحد الأدنى المعترف به من التسهيلات التي يجب توفيرها للمحتجزين والمواضيع الصحية ذات الصلة بالسجون، والفئات الخاصة من المحتجزين مثل الأحداث الجانحين أو النساء)، فقد أوضح المشاركون الذين أجريت معهم مقابلات أنهم كانوا يفضلون زيادة استخدام الطرق العملية، فقد أشاروا، في هذا الخصوص، إلى النهج الذي بمقتضاه جرى تقسيم المشاركين إلى أفرقة عاملة حسب مجال اهتمام كل منهم، مما أدى إلى إثارة اهتمام ايجابي بالمشاركة بنشاط في النقاشات التي كانت تعقب الدروس؛

- لم يتم دائما التوصل إلى مفهوم واضح لعملية تعميم المعلومات ولا لعملية تقييمها بعد ذلك، ومن ثم، فإن هاتين العمليتين لم تنفذا بصورة منظمة. فقد كانتا تتمان على شكل تقارير داخلية وعلى شكل طرق غير رسمية لتعميم المعلومات (قبل الرجوع إلى لجنة حقوق الإنسان التي أنشئت مؤخرا كجزء من هيكل وزارة الداخلية). وعلى الرغم من أن مركز حقوق الإنسان وزع استبيانات شاملة، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان قد تم بالفعل ملؤها وترجمتها وتحليلها أم لا؛

- جرى اختيار الخبراء الدوليين على أحسن وجه استنادا إلى ما كانوا يتمتعون به من معرفة مزدوجة شملت معايير حقوق الإنسان من جهة والأنشطة العملية لتنفيذ القوانين من جهة أخرى. وقد غطت وسائل الإعلام ما جرى في الحلقات الدراسية تغطية مناسبة.

١٢٧- وكانت الدورة التدريبية التي دامت ثلاثة أسابيع والتي نظمتها السلطات السويسرية في السجون للعاملين في هذه السجون، بمثابة متابعة مفيدة للغاية لهذه الحلقة الدراسية، ويبدو أن هذه الدورة قد عززت أثر الحلقة الدراسية.

جيم- تعليم حقوق الإنسان

١٢٨- يستهدف الجانب التعليمي من برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية تقديم مساهمة أساسية من أجل تحقيق أغراض البرنامج الشاملة. وهذا القطاع من البرنامج الذي يستهدف الأجيال التي ستكون في طليعة المجتمع هو قطاع مهم بوجه خاص بالنسبة لعملية تغيير العقليات القديمة.

١٢٩- ولانجاز الأنشطة الواردة تحت هذا العنوان، جرى الاعتماد على النهج النموذجي الذي ينادي بشعار "قم بتدريب المدربين". ومن ثم، فقد أمكن الوصول إلى عدد كبير للغاية من الجمهور بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وما زال الاتصال بهم جاريا حتى بعد استكمال البرنامج.

١٣٠- وكانت المجموعات المستهدفة - التي تتكون من مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية وأساتذة وطلبة كلية الشرطة والكلية العسكرية - بحكم تعريفها ذاته مصدرا "طبيعيا" ومتعدد الجوانب لنشر المعلومات التي اكتسبت خلال الدورات التدريبية التي نظمها مركز حقوق الإنسان والمعهد الروماني لحقوق الإنسان. وفي هذا النوع من النشاط، يوجد قدر معين من الضمان الذي يكفل نقل المعلومات التي تكتسب خلال هذه الدورات الدراسية وما يترتب عليها من آثار، إلى طلبة المشاركين، بشكل منتظم.

١٣١- وعلى الرغم من أنه لم تتم - فيما يبدو - عملية متابعة منظمة وعلمية لهذه الحلقات الدراسية (عدا نشر المعلومات بطريقة "طبيعية" على النحو المذكور أعلاه)، فإنه يبدو أن مختلف المعنيين بالأمر قد اتخذوا خطوات جديرة بالذكر، لا سيما من أجل تطوير البرامج التعليمية وإدراج المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية لمختلف المؤسسات التعليمية.

١٣٢- وبناء على ذلك، نظم المعهد الروماني لحقوق الإنسان سلسلة لا مركزية من الحلقات الدراسية بشأن حقوق الإنسان، للمدرسين والطلبة في أوائل سنة ١٩٩٣. ومن ثم، أنشأ المعهد شبكة تقوم على الدورات الدراسية لحقوق الإنسان يضطلع بها المدرسون الذين سبق أن تلقوا تدريبا في الحقات الدراسية للأمم المتحدة، كما تولى المعهد مراقبة أنشطة هذه الشبكة.

١٣٣- ولاستكمال ذلك النهج جرى تنظيم حلقات تدريبية تقوم على طرق التدريس التفاعلية والتجديدية المستقاة من الحلقات الدراسية للأمم المتحدة. وهذه الحلقات التدريبية مخصصة لأطفال بوخارست وأطفال مدن أخرى في رومانيا وتشرف على تنظيمها منظمة غير حكومية نشطة في هذا المجال، هي الرابطة الرومانية للحرية الفردية والكرامة الإنسانية.

١٣٤- وتم بالفعل إدراج المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان في المناهج الدراسية إذ وضعت على شكل فصل خاص في الكتاب المدرسي المتعلق بمادة "التربية الوطنية والأخلاقية". ومع ذلك، تجري حاليا، فيما يبدو، مراجعة هذا الكتاب لكي يتضمن ما اكتسب من معارف في الحلقات الدراسية التي تقوم على طرق التدريس التفاعلية والنهج الذي تتبعه الرابطة الرومانية للحرية الفردية والكرامة الإنسانية في معاهد تعليمية معينة.

١٣٥- وتدرس كليات الحقوق في رومانيا بالفعل برنامجا دراسيا مدته نصف عام بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كمادة إجبارية.

١٣٦- وتتعلق النقطة الأخيرة التي ينبغي ذكرها بالأهمية الخاصة للمواضيع التي اختيرت من أجل الدورة الدراسية المخصصة لأساتذة كلية الشرطة التي تركز على نشاط الشرطة الروتيني في مجتمع ديمقراطي (عدم التمييز وضبط الأمن في المجتمع، وصيانة حقوق المتهم خلال التحقيق والحبس الاحتياطي، وضمان الأمن خلال المظاهرات والاضطرابات الداخلية).

دال- حلقة تدريبية بشأن تسوية المنازعات؛ حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام

١٣٧- تم تناول المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات وبوسائل الإعلام وحقوق الإنسان في إطار البرنامج القطري بمناسبة تنظيم اجتماعين سنة ١٩٩٣. ومن أجل تحقيق أكبر أثر ممكن في هذه الميادين ذات الأهمية الخاصة، اضطر مركز حقوق الإنسان والمعهد الروماني لحقوق الإنسان إلى التحضير لهما بصورة كاملة. وبالفعل، بذلت جهود دائبة في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بتحسين عملية اختيار المشاركين والخبراء وتحديد المواضيع الأكثر ملاءمة، وكفالة التفاعل بين المشاركين في الأنشطة.

١٣٨- وكانت الحلقة التدريبية بشأن تسوية المنازعات هي الحلقة الأولى التي اختار المعهد الروماني لحقوق الإنسان المشاركين فيها، بطريق التعاون الوثيق مع مركز حقوق الإنسان وعلى أساس معايير محددة بوضوح وشاملة (كالقدرة على استخدام المعرفة المكتسبة ونقلها إلى الآخرين، والقدرة على التأثير على الأطراف في عمليات تسوية المنازعات).

١٣٩- وشارك في الحلقة الدراسية بشأن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، عدد كبير من الصحفيين الممثلين لمختلف الاتجاهات، ومن أهم أعضاء الأوساط العاملة في المجالات ذات الصلة بالموضوع. ولكن المهتمين بالأمر انتقدوا بعض الشيء عدم حضور ممثلين لصحف المنظمات غير الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وكذلك غياب ممثلي الجمعيات المهنية الخمس للصحفيين الرومانيين التي تتمتع بمكانة تتيح لها أن تمارس تأثيرا فيما يتعلق بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق وسائل الإعلام.

١٤٠- أما بالنسبة للخبراء الدوليين المشاركين، فيبدو من خلال تقاريرهم بشأن الحلقة الدراسية المتعلقة بوسائل الإعلام أن التنوع الكبير في جنسياتهم كان محل تقدير كبير.

١٤١- اعتبرت المواضيع التي اختيرت لحلقة العمل الخاصة بتسوية المنازعات (وهي المسائل العامة المتعلقة بتسوية المنازعات، وتسوية المنازعات والمنازعات الخاصة بالعمل، وتسوية المنازعات والأقليات، ومكتب أمين المظالم، والمنظمات غير الحكومية) كمواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الروماني المتغير. وقد أدى اختيار موضوع عام يتعلق بتسوية المنازعات بين المواطنين وأجهزة الدولة، إلى اتاحة الفرصة لمعالجة مواضيع مختلفة بمرونة. وقد كان إعداد مواضيع الحلقة التدريبية ثمرة للتعاون بين كل من مركز حقوق الإنسان، والمركز النمساوي للسلام وتسوية المنازعات، والمركز الروماني لحقوق الإنسان.

١٤٢- وتميزت كل من حلقة العمل والحلقة الدراسية، بدرجة كبيرة من التفاعل، الأمر الذي أتاح الفرصة لإجراء نقاش مفتوح، وتوجيه النقد إلى جوانب عملية معينة من تنفيذ المواضيع التي أثيرت.

١٤٣- وفيما يتعلق بتسوية المنازعات وعلى الرغم من أن المركز كان ينظم مثل هذه الحلقة لأول مرة، فإن النهج التفاعلي والمرن كان واضحا في تنظيم الحلقة، وجرى على أساسه إنشاء الأفرقة العاملة حسب المواضيع، الأمر الذي سمح بتوفير إطار لمشاركة أكثر نشاطا من جانب المشاركين.

١٤٤- وتمثلت نقطة الضعف التي لوحظت بالنسبة للحدثين معا، في الافتقار إلى منهجية سليمة ومنظمة للمتابعة.

١٤٥- وكانت الدروس التي استخلصت من هذين الحدثين والتوصيات التي أسفرا عنها - خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى متابعة الجهود الرامية إلى إشراك المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تشرف على برامج متصلة بالمساعدة في رومانيا - دروسا مفيدة للغاية في تنظيم الحلقتين الدراسيتين الأخيرتين سنة ١٩٩٤.

هاء- الحلقات الدراسية المتعلقة بالأقليات وحقوق الطفل

١٤٦- رُئي من المناسب تناول هاتين الحلقتين الدراسيتين معا للسببين الرئيسيين التاليين:

- كانت هاتان الحلقتان محور اتفاق خاص (تم عن طريق "تبادل رسائل تفاهم نموذجية") أبرم بين الحكومة الرومانية ومركز حقوق الإنسان، مما جاء مكملا من الناحية العملية لتنفيذ البرنامج القطري؛

- نُظِّمت الحلقتان بعد سلسلة من المناسبات التي أتاحت لطرفي الاتفاق ولغيرهما من الأطراف المعنية بالبرنامج، إستعراض ما تم تنفيذه حتى الآن (مشاورات تقييم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والاجتماع الداخلي الذي عقده في آذار/مارس ١٩٩٤ موظفو المركز بشأن إدارة البرنامج القطري).

١٤٧- وهكذا، يمكن اعتبار هاتين الحلقتين الدراسيتين الأخيرتين كحلقتين تعكسان المفهوم الجديد لتنفيذ البرنامج القطري لرومانيا. وعليه، فقد عُهد، مثلا، بتنظيم الحلقتين وما يتعلق بالمسؤوليات المرتبطة بهما إلى مجموعة من المعنيين بالأمر. فبالاضافة إلى وزارة الخارجية (نيابة عن الحكومة) والمركز الروماني لحقوق الإنسان (الذي شارك بوصفه أحد الراعيين لتنظيم الحلقة الدراسية)، شاركت مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تتمتع بخبرة معروفة في الميادين ذات الصلة، في تنظيم هذا القطاع من البرنامج بشكل مباشر.

١٤٨- وهكذا، شارك المجلس المختص بالأقليات الوطنية مشاركة ايجابية في إعداد الحلقة الدراسية بشأن الأقليات وفي تنظيمها، في حين شاركت في تنظيم الحلقة الدراسية المتعلقة بحقوق الطفل هيئة استشارية متخصصة أخرى تابعة للحكومة، واللجنة الوطنية المختصة بحماية الطفولة ومؤسسة "انقذوا الأطفال" ومنظمة غير حكومية تتمتع بخبرة معترف بها في هذا المجال. كما شاركت بنشاط في أنشطة الحلقة منظمة غير حكومية أخرى تدعى "من أجل أطفالنا".

١٤٩- وكان لهذا النهج الجديد، فيما يبدو، آثار فيما يتعلق بالسمات التي اتسمت بها الحلقات الدراسية، كما سيشار إلى ذلك أدناه في اطار نقاط التقييم الرئيسية.

١٥٠- ولأسباب تعزى، فيما يبدو، إلى بعض مشاكل الاتصال بين مركز حقوق الإنسان والحكومة، وربما إلى مصادفة تزامن موعد عقدهما مع موعد أنشطة أخرى مشابهة جرى تأجيل الحلقتين مرتين. وهكذا، ثارت بعض الصعوبات فيما يخص الاختيار السابق للمواضيع المطلوب مناقشتها.

١٥١- ومن الغريب أن فائدة الحلقتين لم تتأثر على الإطلاق بهذين التأجيلين. أما الحلقة الدراسية المتعلقة بالأقليات فقد سبقها تنظيم سلسلة من الاجتماعات الوطنية والحلقات الدراسية والمؤتمرات بالتعاون مع مجلس أوروبا والمفوض السامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو تحت رعاية هاتين الجهتين. وبالمثل، لم يتم إلا في سنة ١٩٩٣ إنشاء المجلس المختص بالأقليات الوطنية، وتنظيم دورة تدريبية خاصة في هذا المجال - تحت إشراف المعهد الروماني الجامعي للدراسات المتعلقة بالعلاقات بين الاثنيات.

١٥٢- وهذا صحيح أيضا بالنسبة إلى مجال حماية حقوق الطفل، فقد شهدت فترة عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ إنشاء اللجنة الوطنية المختصة بحماية الطفولة، وازدهار منظمة غير حكومية متخصصة، وتقديم أول تقرير دوري بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

١٥٣- على الرغم من أن الحلقتين الدراسيتين لم تعقدا في ظل ظروف مثالية، فقد اجتذبتا عددا لا بأس به من المشاركين، ونجحتا في تحقيق الأثر المتوقع وذلك للأسباب التي سيرد ذكرها أدناه.

١- النهج

١٥٤- اقترح في هاتين الحلقتين الدراسيتين عدد كبير من المواضيع. وتعرض هذا النهج الطموح للانتقاد أو كان محل إعجاب تبعا لمؤهلات المشاركين ومجالات اهتماماتهم.

١٥٥- ولا ينبغي، من حيث المبدأ، تشجيع مثل هذا النهج البعيد المدى. ذلك أن أغلبية المشاركين رأت أن الدورات الدراسية والدورات التدريبية سوف تكون أكثر فعالية وجاذبية كلما كانت مدد الحلقات الدراسية أقصر وكانت أهدافها محددة بشكل أدق.

١٥٦- وقد كانت للحلقات الدراسية قيمة مضافة معينة من حيث أنها كانت تقوم على مزيج من النهوج النظرية والعملية معا. وهكذا، فقد تضمنت الحلقة الدراسية المختصة بحقوق الطفل فصلا عمليا عن "مسألة توفير حماية بديلة للأطفال" في مدينة باكو. أما فيما يتعلق بالحلقة الدراسية المتعلقة بالأقليات، فإن المجلس المعني بالأقليات الوطنية ينوي متابعة التطبيقات العملية في موقعها، خارج بوخارست.

١٥٧- وعند تنظيم هاتين الحلقتين الدراسيتين، تجلى نهج مُحَسن من حيث تحقيق اللامركزية، لا سيما بالنسبة للمشاريع التي أعدها منظموها على هذا الأساس.

٢- المشاركون

١٥٨- كان المشاركون ينتمون إلى أوساط مختلفة أشد الاختلاف وإن كان بعض المشاركين قد اشترك في الحلقتين كلتيهما. وعلى الرغم من أن ذلك ربما كان يرجع إلى اختيار موضوعات محل اهتمام مشترك من جانب المشاركين الذين يعملون في المجالين المذكورين، فإن ذلك يثير مسألة التنسيق بين مركز حقوق الإنسان والجانب الروماني فيما يتعلق باختيار المشاركين.

١٥٩- وثمة اختلاف في الآراء فيما يتصل بالرغبة في أن يكون المشاركون من أوساط غير متجانسة. فالبعض يرى أنه ينبغي أن تخصص الحلقات الدراسية لمجموعات يتم تحديدها بدقة في حين يرى البعض الآخر أن تنوع الحاضرين هو أمر مفيد للتفاعل الذي يتولد عن هذا التنوع، كما أنه يهيئ الفرصة لتحقيق اتصال مباشر بين أشخاص يعملون في قطاعات مختلفة من نفس المنطقة.

١٦٠- ولوحظ أيضا وجود قدر كبير من الحركة والتنقل من جانب الحاضرين، ويبدو أن ذلك يعود إلى التنوع الكبير الذي تميزت به المواضيع المعروضة.

١٦١- وكان الخبراء الدوليون - فيما يبدو - يتمتعون بكفاءات عالية وإن كان اطلاعهم في بعض الأحيان على الحقائق أو الاحتياجات المحلية وعلى مستوى تدريب المشاركين (لا سيما بالنسبة للحلقة الدراسية المتعلقة بالأقليات) لم يكن كافيا.

١٦٢- وقد أضاف الخبراء الوطنيون رصيدا من الخبرات الموجهة نحو الغرض المنشود، كما أن اختيارهم قد تم على أساسا مجموعة من الخبرات أكبر وأشد تنوعا من الخبرات التي كان يتم الاختيار على أساسها في الحلقات الدراسية السابقة. (وعلى سبيل المثال اضطلع ممثلو المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية الأطفال بدور المتحدثين الأساسيين أو المقررين). بيد أنهم كانوا يجنحون إلى الإطناب والاطالة الزائدة في أحاديثهم.

٣- المتابعة والتقييم

١٦٣- لقد كانت متابعة هاتين الحلقتين الدراسيتين جيدة وإن كانت تلقائية شأنها في ذلك شأن أنشطة البرنامج السابقة. وكانت مسألة الأقليات تشكل بالنسبة لجميع المشاركين في الحلقة الدراسية الأولى الموضوع الرئيسي في أعمالهم اليومية أو تشكل الموضوع الذي جعلوا منه موضوعا للحلقة. وبالمثل، كانت الجهات الحكومية وغير الحكومية التي نظمت الحلقة الدراسية بشأن حقوق الطفل تعمل في برامج متماسكة ومستمرة فيما يخص ذلك المجال. وهكذا، ثمة ما يضمن بعض الشيء أن المعرفة المكتسبة من الحلقتين الدراسيتين سوف تعمم على النحو المناسب.

١٦٤- وغطت وسائل الإعلام هاتين الحلقتين الدراسيتين تغطية كبيرة، وهذا يعود جزئيا إلى كثرة عدد الحاضرين وتنوع أوساطهم. وقد كانت الحلقة الدراسية بشأن حقوق الطفل فعالة بشكل كبير في خلق الوعي المستنير بهذا الموضوع الذي يتسم بأهمية خاصة في رومانيا.

١٦٥- وإذا افترضنا أن هاتين الحلقتين الدراسيتين تعكسان البرنامج التعاوني برمته، فإنه يمكن القول بوجه عام إن الحلقتين قد حظيتا بنوع من المتابعة غير الرسمية في معظم الحالات، على الرغم من أن طريقة المتابعة لم تكن مفهومة فهما واضحا من الناحية العملية. ويستثنى من ذلك ما تم من ترتيبات بالنسبة للحلقة الدراسية الأخيرة حيث كان ينبغي للحكومة أن تضمن حدوث المتابعة.

١٦٦- وخلال تنفيذ البرنامج، كان المشرفون على تنفيذه مدركين للمفهوم الأساسي الذي تقوم عليه المساعدة والذي ينادي بـ "تدريب المدربين"، وقد سعوا إلى تطبيق ذلك المفهوم. ولكن، نظرا لعدم التركيز بوضوح على هذا النهج، فقد تم تنفيذ المفهوم بصورة تتسم بالطابع التجريبي أكثر مما تتسم بالطابع النظامي، وإن كان ذلك قد تم بطريقة حماسية.

١٦٧- وتركزت عملية التقييم أيضا في تقديم تقارير بعثات داخلية، وذلك لأسباب مماثلة للأسباب التي سبق ذكرها والتي ينبغي أن تضاف إليها جِدة الأنشطة التي أنجزت في إطار البرنامج القطري والافتقار إلى خبرات متينة في هذا المجال.

١٦٨- أما فيما يتعلق بالمنح، فإن الفريق المعني بالتقييم لم يتمكن من الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

سادسا- الاستنتاجات والدروس المستفادة

١٦٩- سعى هذا التقرير إلى تقييم النهج والاستراتيجية والإطار المؤسسي للبرنامج القطري لرومانيا والطريقة التي نفذته بها الوكالات المعنية.

١٧٠- وقد انتقد التقرير منهجية وتقييم الجهات المعنية الرئيسية التي تمكنت، رغم الصعوبات والخلافات، من تجربة نهج جديد في التعاون، واكتساب خبرة ثمينة وتجربة نموذج جديد في التدريب وفي تقديم المساعدة التقنية.

١٧١- واستفادت من هذا البرنامج جهات عديدة. وقد سمحت الحلقات الدراسية العديدة التي نظمت بشأن مواضيع مختلفة، في إطار البرنامج، بتوفير قاعدة لبذل جهود اصلاحية أكبر من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أو لتكملة تلك الجهود. وقد جرى تعريف المئات من المهنيين من خلفيات متنوعة بالمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما جرى تدريبهم على النحو اللازم لتمكينهم من تحويل تلك المهارات المكتسبة إلى معرفة عملية. وقد تمت صياغة القوانين اللازمة لحماية حقوق الإنسان ويجري تعزيز المؤسسات العاملة في هذا المجال.

١٧٢- وفي مجال مثل هذا المجال الذي يصعب فيه الاعتماد على المؤشرات المستخدمة للتحقق من انجاز الأهداف، فإن مدى نجاح البرنامج في تعميم المعرفة بحقوق الإنسان داخل المجتمع عموما، ما زال غير واضح، وسيتوقف بقاء واستقرار تلك المعرفة في النفوس في المدى الطويل، إلى حد بعيد للغاية على القدر الذي يتم به تنسيق جهود جميع أولئك الذين يشاركون في تنفيذ البرنامج في البلد نفسه.

١٧٣- وسوف يكون للحلقات التدريبية أثر ايجابي، مثلا، إذا تابع المتدربون جهودهم في البيئات المحيطة بهم. ومن المعروف، مثلا، أن تدريب القضاة يجعل من الممكن تقييم المدى الذي يمكن فيه للمحاكم المدنية لبلد ما العمل بصورة مستقلة وإيجابية في ملاحقة ومقاضاة رجال الشرطة أو القوات المسلحة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان.

١٧٤- وتدريب رجال الشرطة والقوات المسلحة هؤلاء عن طريق دورات تدريبية مخصصة لكبار الضباط، قد يكون حافزا مفيدا في حد ذاته. ولكن أنشطة المتابعة تعتبر من الأمور الحيوية للتحقق من وصول المعارف المتعلقة بالواجبات التي ينص عليها القانون الوطني والدولي بشأن حقوق الإنسان إلى الضباط والرجال العاملين في الميدان.

١٧٥- وهكذا يحق لنا القول بان الحكومة الرومانية نفسها هي التي يجب حتما أن تكون المسؤولة في نهاية المطاف عن تعزيز آثار البرنامج ونتائجه، والضامنة لبقائه.

١٧٦- وقد كان البرنامج القطري لرومانيا بمثابة "محضن" للنهوج الجديدة. وبهذه الصفة، تعين اختباره في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية حيث تقتضي التغييرات السريعة إيجاد اجراءات سريعة، ولكن، ينبغي أن تتميز الاجراءات الرامية إلى التصدي للتغييرات بالمرونة.

١٧٧- واقتضى الأمر مراعاة العوامل الخارجية مثل تزايد عدد منظمات حقوق الإنسان في البلد لمضاعفة أثر البرنامج. كما كان ينبغي إيلاء عناية أكبر بكثير، للأنشطة التي تزاولها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان وللمشاكل التي واجهتها وللطرق الواجب اتباعها لمساعدتها. وباستطاعة هذه المنظمات أن تحدد، أكثر من الحكومات، مشاكل حقوق الإنسان الأشد الحاحا. وبمقدورها أيضا تقييم نجاح الهيئات الرسمية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان أو فشلها. وبمقدورها المساعدة على تحديد المجالات التي يحتاج فيها السكان في مجموعهم إلى التعليم والتدريب بشأن حقوق الإنسان. وينبغي إشراك هذه المنظمات على نحو أكبر في البرامج القطرية القادمة وأن تعزز بذلك أنشطتها. وبمقدور مركز حقوق الإنسان أن يقوم بدور ايجابي فريد في هذا المجال.

١٧٨- وعلى الرغم من أن الإجراء الذي اتخذ مؤخرا لإعادة توجيه البرنامج القطري لرومانيا لم يحاول سد هذه الثغرة، فإنه يتعين، في المستقبل، اتخاذ خطوات أكثر تنظيما في هذا الصدد.

١٧٩- ويتعين استخلاص الدروس من هذه التجربة فيما يتعلق بالتخطيط للبرامج القادمة وبتقييمها. ويمكن القول، منذ البداية، إنه من الممكن زيادة الموارد والآثار، بل وتقييمها على نحو أفضل، إذا ما وجهت عناية أكبر للانتظام والمثابرة في العمل ومتابعة هذه البرامج واستمراريتها.

١٨٠- ويرحب فريق التقييم، بعملية الدراسة الجارية التي يضطلع بها بالفعل موظفو مركز حقوق الإنسان المعنيون بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، وبمقدوره أن يشير إلى الآثار الايجابية التي حققتها هذه الدراسة في الجزء الأخير من برنامج رومانيا لسنة ١٩٩٤.

سابعا- التوصيات

١٨١- تشدد التوصيات التالية على المجالات التي يرى فريق التقييم أنه من الممكن احراز تقدم فيها. ولا شك أن مركز حقوق الإنسان قد نفذ بالفعل بعض هذه التوصيات.

(أ) في جميع البلدان التي يمارس فيها مركز حقوق الإنسان أنشطة متعلقة بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، ينبغي ألا يقوم بذلك إلا بعد اجراء عملية تنسيق شامل لهذه الأنشطة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الاقليمية والجهات المانحة الأخرى المعنية بمسائل حقوق الإنسان، وذلك لتفادي ازدواجية الأنشطة وللاستفادة على الوجه الأكمل من أي تعاون ممكن.

(ب) ينبغي أن يكون الاتفاق القانوني المبدئي الذي يُرسي أسس التعاون مشفوعا بمذكرة تفاهم تُراعي فيها عوامل المخاطر التي قد تتعرض لها الأنشطة وتسمح بتوفير المرونة اللازمة لإعادة توجيه البرنامج، عند الاقتضاء.

(ج) ينبغي أن يقوم البرنامج القطري الشامل على وثيقة تخطيطية تحدد فيها أهداف واضحة ومؤشرات يمكن قياسها كما تحدد النتائج المنشودة والأنشطة المزمع القيام بها. كما ينبغي أن تتناول الوثيقة المذكورة منذ البداية إجراءات إعداد التقارير والرصد والتقييم.

(د) ينبغي أن تتخذ خطوات ايجابية، في أي برنامج قطري، للتأكد من أن ممثلي المنظمات غير الحكومية قد تمت دعوتهم إلى المشاركة في جميع أنشطة البرنامج ومن أنها شاركت بالفعل في تلك الأنشطة، ومن أنه تم السعي، خلال عملية التخطيط، للتعرف على وجهات نظر المنظمات غير الحكومية ووجهات نظر المشاركين والخبراء الحكوميين بشأن البرامج المقترحة، كان ذلك ممكنا.

(هـ) ينبغي أن تشكل مشاركة منظمات وفئات المجتمع المدني بصورة فعالة وهادفة، عنصرا دائما في أي برنامج متعدد المكونات.

(و) ينبغي باستمرار بذل الجهود اللازمة لتحقيق اللامركزية في تنفيذ أنشطة البرامج ولتوسيع نطاقها الجغرافي إلى أبعد حد ممكن.

(ز) ينبغي أن يُعهد بالبرامج القطرية، ولا سيما البرامج الشاملة، إلى اخصائي برامج من مركز حقوق الإنسان، وينبغي العمل على الدوام وفقا لهذا النهج، بقدر الإمكان، كما ينبغي تقديم الدعم اللازم.

(ح) ينبغي وضع المعايير المناسبة لاختيار المشاركين في الحلقات الدراسية والحلقات التجريبية والدورات التدريبية والمنح والزيادات الدراسية. وينبغي إيلاء عناية خاصة للأهداف الواجب تحقيقها ولقدرة هؤلاء المشاركين على نشر المعرفة المكتسبة واحساسهم بالمسؤولية عن الاضطلاع بهذه المهمة.

(ط) ينبغي تحسين اختيار المواضيع المطلوب بحثها في الحلقات الدراسية لكي تتماشى على نحو أفضل مع احتياجات الحاضرين التعليمية واهتماماتهم.

(ي) ينبغي تزويد الخبراء الدوليين بمعلومات مناسبة وحديثة قبل السفر إلى أماكن مهامهم، وينبغي أن يكون من الواضح أنهم سيتابعون مهامهم عن طريق تقديم تقارير كاملة عن أنشطتهم.

(ك) ينبغي إطلاع الخبراء الوطنيين مسبقا وبوقت كاف، على مستوى معرفة المشاركين وعلى تطلعاتهم وعلى تطلعات المنظمين. كما ينبغي أني كون من الواضح أنهم مسؤولون عن مواصلة جهودهم الرامية إلى نشر المعرفة.

(ل) وإذا رئي من الضروري الاستعانة بخدمات خبير على "مدى طويل"، فإنه ينبغي توفيرها على أساس معايير واضحة من ناحية الكفاءة ونسبة التكاليف إلى الفائدة المرجوة وعلى أساس الأهداف المطلوب تحقيقها. وتوخيا للحياد، ينبغي ألا يكون هؤلاء الخبراء من المنتمين إلى هيئات الإدارة أو الاشراف على المؤسسات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية الوطنية.

(م) وفيما يتعلق بتقييم برنامج من البرامج، ينبغي لمركز حقوق الإنسان أن ينظر في جدوى إدراج أحكام تتعلق بموعد التقييم الخارجي النهائي وطابعه، في مذكرة التفاهم المبدئية. وعلى أية حال، ينبغي اعتماد نهج واضح في جميع عمليات التقييم.

(ن) ينبغي أن تصبح عملية مراجعة الحسابات الداخلية لاجمالي تكلفة البرنامج، من الممارسات المعمول بها، إن لم يكن ذلك هو الحال في الوقت الراهن.

١٨٢- وإلى جانب هذه التوصيات العامة، يوصي فريق التقييم بأن يجري، في أقرب وقت ممكن، استعراض مستقل لسير العمل في المعهد الروماني لحقوق الإنسان من أجل تقييم تجربته والنظر في أولوياته مع مراعاة احتياجات المجتمع المتغيرة.

- - - - -